حروب امريكا القادمـــــة
ستراتيجيـــــات قديمـــــة لحروب جديـــــدة

(٢-٢)

بقلم : سيمور هيرش
ترجمة- زهير رضوان

خطط وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد ومارس نفوذاً لاكثر من عامين قبل حصوله على التفويض الرئاسي ، الذي كان عبارة عن سلسلة من الاوامر التنفيذية والقرارات في استخدام قوات الكوماندوس في عمليات سرية. كانت خطواته الاولى بيروقراطية : تحويل السيطرة على الوحدة السرية (التي كانت تعرف باسم "الثعلب الرمادي") من الجيش إلى قيادة العمليات الخاصة (socom)في تاميا. نسبت وحدة (الثعلب الرمادي) رسمياً إلى قيادة العمليات الخاصة في تموز عام ٢٠٠٢ ، بتحريض من مكتب رامسفيلد ، وذلك يعني ان الوحدة السرية اصبحت تحت قيادة واحدة في الادارة وفي التعئبة العملياتية.

بعدها وفي الخريف الماضي توسعت قرة رامسفليد على نشر قوات الكوماندوس، وطبقاً للمستشار في وزارة الدفاع، صدر قرار تنفيذي بتوجيه من رامسفليد بشأن الحرب العالمية على الارهاب. هذا القرار يمنح الجيش صلاحية تشخيص الاهداف الارهابية والقضاء عليها، وهذه الاهداف شملت قائمة ادرج فيها اعضاء شبكة القاعدة والقيادة الرئيسة للقاعدة واهداف اخرى ذات قيمة عالية. وتمت اجازة هذا القرار من مكتب الامن القومي في واشنطن.

في اواخر شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠٤، ذكرت صحيفة التايمز اللندنية أن بوش عين مجموعة لدراسة ان كان من الافضل للولايات المتحدة منح وزارة الدفاع السيطرة الكاملة على وحدات النخبة شبه العسكرية التابعة لوكالة المخابرات المركزية والتي تعمل سراً في المناطق الساخنة في العالم لعقود عديدة. ويبدو ان قرارات هذه المجموعة، التي ستصدر في شباط قد حددت سلفاً من وجهة نظر العديد من موظفي وكالة المخابرات المركزية السابقين. اخبرني هوارد هارت، الذي كان رئيساً لقسم العمليات الخاصة في وكالة المخابرات المركزية قبل تقاعده في ١٩٩١ (ان ذلك سيحصل). هنالك دليل آخر على تجاوز البنتاغون، فقد اشار اثنان من الضباط السريين السابقين في وكالة المخابرات المركزية هما فنس كانستراورو وفيليب جيرالدي، اللذان نشرا كتاب (مذكرة استخباراتية)، إلى وجود قرار رئاسي ضد الارهاب يسمح لوزارة الدفاع (بالعمل بشكل فردي في عدد من الدول التي يتضح فيها وجود تهديد ارهابي صريح ، وعدد من هذه الدول صديقة للولايات المتحدة وشريك تجاري رئيس واغلبها يتعاون مع الولايات المتحدة في حربها على الارهاب). الضابطان المذكوران اشارا إلى عدد من هذه الدول وهي: الجزائر، والسودان، واليمن، وسوريا، وماليزيا (اخبرني الكثير من الضباط السابقين ان تونس موجودة ايضاً في القائمة).

جيرالدي، الذي خدم في الاستخبارات العسكرية قبل انضمامه إلى وكالة المخابرات المركزية، قال ان القلق انتابه من توسع المهمات العسكرية السرية. وقال لي: (لا اظن ان بإمكانهم تدبر امر السرية، عليهم ان يتبنوا افكاراً اخرى مختلفة، عليهم ان يتدبروا ادوراً جديدة وان يكتسبوا ثقافات اجنبية، عليهم ان يتعلموا كيف تفكر الشعوب الأخرى)، ويضيف جيرالدي: (ان كان عليك الدخول إلى قرية واطلاق النار على الناس، فهذا غير مهم، لكن ان كنت تدير عملية حساسة تتطلب البراعة والدهاء فإن الجيش لا يمكنه عمل ذلك، ولهذا السبب، تدار هذه العمليات من قبل وكالة المخابرات المركزية دائماً). كما قيل لي ان العديد من ضباط العمليات الخاصة يتوجسون خيفة من هذه العمليات.

سيكون رامسفليد واثنان من وكلائه المتنفذين، ستيفن كامبون، وكيل الوزير لشؤون المخابرات والليفتنانت جنرال وليام بويكين جزءاً من سلسلة قيادة عمليات الكوماندوس الجديدة. وكان الاعضاء المعنيون في لجان المخابرات في مجلسي الشيوخ والنواب قد ابلغوا بالدور الموسع لوزارة الدفاع في الشؤون السرية، على نحو ما اكد لي مستشار وزارة الدفاع ولكنه لا يعلم كم كانت شاملة هذه التبليغات. قال مستشار وزارة الدفاع: (لقد عارضت فكرة القيام بهذه العمليات من دون اشراف الكونغرس، ولكن قيل لي ان اشراف الكونغرس سيكون على عمليات محددة). ان الاسئلة القانونية عن حق البنتاغون بادارة وتوجيه العمليات السرية من دون اخبار الكونغرس لا تزال دون حل. قال جيفري سميث، الذي عمل في وكالة المخابرات المركزية مستشاراً عاماً في منتصف التسعينيات: " انها منطقة رمادية جداً، يعتقد الكونغرس انه صوت لصالح عمليات سرية كهذه تقوم بها القوات المسلحة، بينما بالقول الجيش ان ما نقوم به ليس نشاطات مخابراتية خاضعة للقانون، بل اجراءات عسكرية ضرورية، مخولة من الرئيس لكونه القائد الاعلى للقوات المسلحة للاعداد لساحة العمليات".

ويضيف سميث متحدثاً عن الفترة التي خدم فيها في وكالة المخابرات المركزية يقول: " كنا حذرين دائماً من استخدام القوات المسلحة في عمل سري من دون قرار من الرئيس. ان ادارة بوش اتخذت موقفاً مغامراً إلى حد كبير".

واكد سميث في حديثه معي عدم معرفته بخطط الجيش بتوسيع عملياته السرية. ولكنه قال:" ان الكونغرس يخشى دائماً ان تقوم وزارة الدفاع بتوريطنا في عارض عسكري لا احد يعلم عنه شيئاً".

ووفقاً لاسلوب رامسفيلد الجديد، سوف يسمح لعسكريين أمريكيين بالتظاهر بانهم رجال اعمال اجانب فاسدون يسعون إلى شراء سلع مهربة بالامكان استعمالها في نظم الاسلحة النووية. وطبقاً لخبراء البنتاغون فإنه بالامكان في بعض الحالات تجنيد مواطنين محليين والطلب منهم الانضمام إلى الإرهابيين. وهذا يعني انه بالامكان تنظيم أو شن عمليات عسكرية، أو حتى نشاطات ارهابية. ومن المحتمل ان تجرى هذه العمليات في دول فيها بعثة دبلوماسية امريكية ومحطة لوكالة المخابرات المركزية. وطبقاً لمستشار وزارة الدفاع فإن السفير الأمريكي ومدير محطة وكالة المخابرات المركزية ليسا بالضرورة على علم بما يجرى.

ستمكن القوانين الجديدة القوات الخاصة من الاعداد لما يطلق عليه (مجموعات العمل) في الدول الخارجية المعنية لاستخدامها في العثور على المنظمات الارهابية والقضاء عليها. سألني المسؤول السابق في المخابرات: (هل تذكر فرق الاعدام اليمينية في السلفادور؟) لقد كان يشير إلى العصابات التي ارتكبت الفضائح في بداية الثمانينيات، وقال " نحن اقمناها، ونحن مولناها، الهدف الان هو تجنيد المحليين في أية منطقة نشاء، ولن نقوم بإخبار الكونغرس عنها"ز وقال لي ضابط سابق تطلع على قدرات كوماندوس وزارة الدفاع: " سنكون مع الاشرار على متن الجواد ذاته". واحد من الاسس المنطقية لهذه التكتيكات ورد في سلسلة من المقالات كتبها جون اركويللا، استاذ التحليل الدفاعي في المدرسة البحرية في كاليفورنيا ومستشار شؤون الارهاب في مؤسسة راند. في مقالته الاخيرة كتب اركويللا يقول: " ان الامر يتطلب انشاء شبكة لمحاربة شبكة"، وأضاف: " عندما فشلت العمليات العسكرية التقليدية والقصف الجوي في الحاق الهزيمة بتمرد الماوماو في كينيا في الخمسينيات، انشأ البريطانيون مجموعات من قبيلة كيكويو الصديقة ادعت انها مع الإرهابيين. هذه (العصابات المزيفة)، على نحو ما كانت تسمى، تمكنت وبسرعة من جعل الماماماو في حالة دفاع، اما بمصادقة العصابات ثم الهجوم عليها أو بإرشاد الطائرات القاصفة إلى معسكرات الإرهابيين، ان ما نجح في كينيا قبل نصف قرن يمنحنا فرصة رائعة لتقويض عمليات التجنيد في صفوف شبكات الارهاب الحالية. وان انشاء عصابات مزيفة جديدة ليس بالامر الصعب".

وكتب اركويللا: " ان كان بإمكان شاب مضطرب من مقاطعة مارين الانضمام إلى تنظيم القاعدة، فتخيل ماذا يستطيع رجل ومحترف فعله". وهو يشير بذلك إلى جون وولكر لند، الشاب الذي القي القبض عليه في افغانستان وعمره احدى وعشرون سنة، وهو من كاليفورنيا. اخبرني احد مستشاري وزارة الدفاع ان بضعة عمليات ارشاد سرية اجريت في العام الماضي، وان خلية ارهابية في الجزائر تم (احتواؤها) بمساعدة الامريكيين. وهذا المستشار يشير بذلك إلى اعتقال عماري الصيفي المعروف باسم (عبد الرزاق لي بارا) زعيم شبكة ارهابية تنتسب إلى القاعدة. ولكن إلى نهاية العام الماضي لم يكن هنالك اتفاق داخل وزارة الدفاع بشأن قواعد الاشتباك.

قال المسؤول السابق في المخابرات: " ان هذه القضية هي من شأن السلطة العليا، وهي التي تقول (افعل هذا) أو (احصل على ذاك). وقال الجنرال المتقاعد : (ان المفهوم الاساس كان ثمة اجماع عليه على الدوام، ولكن كيف لك ان تضمن ان الناس الذين يعملون عليه يتحركون ضمن المفهوم القانوني؟ يجب ان يكونوا خاضعين لاشراف لجنة الخدمة العسكرية التابعة لمجلس الشيوخ. ولكن الامر برمته يعود الان إلى الطبقة الرابعة في البنتاغون حيث مكتبا رامسفيلد وكامبون". وقال المستشار في وزارة الدفاع: " من البراعة منح رامسفيلد السلطة، منحه الحق في العمل بسرعة وبحزم وعلى نحو مميت. انها منطقة قتال عالمية". حاولت وزارة الدفاع العمل في النشاطات السرية من قبل ولكن من دون ان تتخطى الحدود، في بدايات ثمانينيات القرن الماضي عينت وحدة سرية ومنحت صلاحية العمل في الخارج بأقل اشراف ممكن، النتائج كانت كارثية. كان برنامج العمليات الخاصة يعرف بـ (النشاط الساند للمخابرات)، وكان يدار من قاعدة قرب واشنطن. وقد اقيم البرنامج بعد اخفاق عملية انقاذ الرهائن الامريكيين في طهران في نيسان عام ١٩٨٠ الذين احتجزهم الطلاب الثوريون بعد الثورة الإسلامية التي اطاحت بنظام الشاه، في البدء حجب امر هذه الوحدة حتى عن العديد من كبار الجنرالات والقادة المدنيين في وزارة الدفاع، وكذلك عن العديد من اعضاء الكونغرس. وعبئت هذه الوحدة في حرب ادارة الرئيس ريغان ضد حركة الساندينستا في نيكارغوا وعهد اليها دعم قوات الكونترا مع ذلك، تم تقليص برنامج العمليات الخاصة في منتصف الثمانينيات والعديد من كبار الضباط مثلوا امام المحكمة العسكرية عقب سلسلة من الفضائح المالية، بعضها كان يتعلق بصفقات اسلحة. هذه القضية اشتهرت باسم (فضيحة الفاكهة الصفراء)، وهو الاسم السري لاحدى منظمات برنامج العمليات الخاصة، كما ان طرق عمل هذه الجماعة وضع الاساس لفضيحة (ايران-كونترا) ولكن، على الرغم من الجدل الذي اثير بشأن (الفاكهة الصفراء) فإن برنامج العمليات الخاصة لم يمس كوحدة سرية تابعة للجيش. مستشار وزارة الدفاع قال: " لكننا فرضنا بعض التقييدات عليه. ان كنت تعمل في البرنامج فعليك ان تستحصل على اذن إذا رغبت في السفر إلى مبعدة خمسين ميلاً. وهنالك بعض المناطق يحظر الذهاب اليها من قبل لبنان، واعترف المستشار بان العمليات الجارية الان في ايران مشابهة لتلك العمليات التي جرت قبل عقدين من الزمان، وبذات المخاطر وبذات الاسباب التي دفعت لتبني هذه المخاطر، وقال لي المستشار في وزارة الدفاع: " ان ما جرى حينها بالنسبة (للفاكهة الصفراء) هو عدم وجود معلومات استخباراتية بشأن ايران، لم تكن لديهم اية معرفة عن طهران ولا اناس على الارض يعدون لساحة المعركة). وقال المستشار ان قرار رامسفيلد باحياء هذ الطريقة ناجم مرة اخرى عن فشل المخابرات في الشرق الاوسط. اعتقدت ادارة بوش ان وكالة المخابرات المركزية غير قادرة (او غير راغبة) على تزويد الجيش بالمعلومات المطلوبة لتحدي الارهاب بشكل فعال. واخبرني المستشار : "ان احد التحديات الكبرى كانت عدم توفر المخابرات البشرية، بمعنى القدرة على جمع المعلومات في الاماكن التي يتواجد فيها الارهابيون، اذ ان طلب وكالة المخابرات المركزية السيطرة على المخابرات البشرية يعني ان الوكالة لا تقوم بعمل هكذا مخابرات لدعم القوات الخاصة الخارجية، بل هي التي تقوم بهكذا عمليات". وقال المستشار مشيراً إلى السلطات الممنوحة لرامسفيلد للقيام بالعمليات الخاصة: " ان ذلك ليس تفويضاً للاستخبارات العسكرية، بل اضعافا لوكالة المخابرات المركزية". وصف المسؤول السابق في وكالة المخابرات المركزية خيبة الامل بالوكالة بأنه متوقع وقال: " لعدة سنوات، اذعنت الوكالة للتعاون والتكامل مع البنتاغون. لقد اصابنا الانهيار حتى حصلنا على ما نستحق. في الواقع ان الامر في ايامنا هذه هو ان البنتاغون اصبح مثل الغوريللا التي تزن ٥٠٠ باوند، بينما الوكالة مجرد شامبانزي".

وقال لي الضابط السري السابق في وكالة المخابرات المركزية: ان هنالك ضغطاً من البيت الابيض ايضاً. ففي الاشهر التي اعقبت استقالة مدير الوكالة جورج تينت في حزيران عام ٢٠٠٤، بدأ البيت الابيض في انتقاد المحللين في دائرة المخابرات التابعة للوكالة وطالب بدعم اكبر لموقف الادارة السياسي. كما انهمك المدير الجديد بورتر غوس فيما وصف بأنه (تطهير سياسي) في دائرة المخابرات. ومن بين المستهدفين كان بضع من كبار المحللين الذين عرف عنهم كتابة تقارير معارضة كانت تقدم للبيت الابيض. قال ضابط المخابرات الذي تقاعد مؤخراً: " ان البيت الابيض يراجع بعناية التحليلات السياسية الواردة عن دائرة المخابرات لفرز (المرتدين) عن (المؤمنين الحقيقيين). وبعض كبار المحللين السياسيين في دائرة المخابرات قدموا استقالاتهم بهدوء من دون ان يكشفوا مدى الفوضى.

لقد احكم البيت الابيض من سيطرته على المخابرات الشهر الماضي عندما فرض تغييرات اللحظة الاخيرة على ميزانية اصلاح المخابرات، ان التشريع المستند اساساً إلى توصيات لجنة الحادي عشر من ايلول، منح سلطات واسعة إلى مدير المخابرات الوطنية، وبضمنها السلطة على مصروفات المخابرات (وزارة الدفاع تتحكم بنحو ٨٠٪ من ميزانية المخابرات). ميزانية اصلاح المخابرات وافق عليها مجلس الشيوخ بـ ٩٦ صوتاً مقابل صوتين وقد ساند البيت الابيض التشريع. ولكن الناطق باسم البيت الابيض دنيس هاسترد رفض تقديم الميزانية للتصويت من غير اعتبار للرئيس ظاهرياً، ان الكونغرس كان قد ادرك وعلى نحو واسع ان هاسترد قد انتدب لاقرار الميزانية.

بعد ضغط مكثف من قبل البيت الابيض والبنتاغون اعيدت كتابة التشريع. ان مشروع القانون الذي وافق عليه الكونغرس خفض بشكل حاد سلطات المدير الجديد بذريعة السماح لوزير الدفاع بالاحتفاظ بـ (مسؤولياته القانونية).

اخبرني المسؤول السابق في وكالة المخابرات المركزية: " ان خطة رامسفيلد كانت الحصول على تسوية من القانون بحيث تحصل وزارة الدفاع على (الدسم) من القانون بينما تخسر وكالة المخابرات المركزية مالها من (دسم) . لقد حصل رامسفيلد على سلطة لا تنتزع للقيام بعمليات سرية كما عهدت اليه بشكل مباشر موجودات المخابرات الوطنية". ومن ضمن هذه الموجودات اقمار التجسس الصناعية التي تدور حول العالم باستمرار. ومضى المسؤول السابق في المخابرات في قوله: " ان نظام المخابرات صمم لوضع الوكالات المتنافسة في حالة تنافس، ان ما نفتقد اليه هو التوتر الديناميكي الذي يضمن مناقشة اولويات كل وكالة مخابراتية بدءاً من وكالة المخابرات المركزية وانتهاء بمكتب التحقيقات الفيدرالي. ان الملابسة الخفية لهذا النظام الجديد هي ان رامسفيلد غير مضطر لاخبارنا بماذا يفعل، حتى لا نسأل: لماذا تفعل هذا؟ أو ما اولوياتك؟ الان باستطاعته اخفاء الامور جميعها".

التعددية الحزبية في العـــــراق الواقع والممارســـــة

المحامي قاسم حسن العبودي
مركز العراق للأبحاث

التعددية الحزبية نظرة تاريخية

ان نشأة الأحزاب السياسية تعود الى عام ١٨٥٠ حيث لم تكن الأحزاب السياسية معروفة قبل ذلك، وهناك شبه إجماع على أن الأحزاب السياسية حديثة الظهور نسبياً، الا ان كلمة الأحزاب استخدمت في التاريخ القديم ووردت لفظة الأحزاب في القرآن الكريم بجميع تصاريفها (١٩) مرة.

على ان هناك أصلين للأحزاب، الأصل الانتخابي والبرلماني، والأصل غير الانتخابي وغير البرلماني، أو الأصل الخارجي وهو ما أطلق عليه (الأحزاب الداخلية المنشأ والأحزاب الخارجية المنشأ)، وهذه التقسيمات هي تقسيمات الكاتب السياسي الفرنسي (موريس ديفرجيه) في كتابه (الأحزاب السياسية) التي اعتمدت لدى الكثير من الباحثين والسياسيين.

يقصد بالأحزاب ذات الأصل البرلماني والانتخابي تلك التي نشأت خلال قيام جماعات وتكتلات داخل البرلمانات، ثم تكوين لجان انتخابية هدفها العمل من أجل إعادة انتخاب تكتل برلماني معين، ثم حدوث اتصال وتفاعل بين هذه الجماعات واللجان، وتعتبر معظم الأحزاب التي نشأت قبل عام ١٩٠٠ من هذا النوع، أما الأحزاب ذات الأصل غير الانتخابي أو البرلماني (الخارجية المنشأ) فهذه ظهرت حصيلة تطور عمل بعض الجمعيات أو النقابات أو الاتحادات، ويمكن القول أن معظم الأحزاب السياسية التي ظهرت في القرن الحالي قد نشأت من خارج البرلمانات، فقد عمل العديد من الجمعيات والنقابات العمالية وحتى الكنائس الدينية تشكيل أحزاب سياسية، ويمكن الإشارة في هذا المجال الى دور الجمعية (الفابية) في نشأة حزب العمال البريطاني الذي مازال قائماً حتى الآن.

أسباب تعدد الأحزاب :

لعل من أهم اسباب تعدد الأحزاب في دولة ما هو وجود طبقات وفئات اجتماعية و تعددية عرقية وإثنية ودينية وطائفية فيها، فكل فئة من هذه الفئات تسعى لضمان حقوقها من خلال النفوذ السياسي المتمثل في الوصول الى مراكز السلطة وقد ساهم تبني بعض الدول الديمقراطية لنظام التمثيل النسبي والانتخاب غير المباشر في تعزيز أو في نشوء ظاهرة التعددية الحزبية، حيث وفق نظام التمثيل النسبي لا يتم هدر الأصوات وتتمثل الأقليات داخل البرلمان أو المجالس المحلية بنسبة مساوية الى حد ما الى حجمها الحقيقي.

وهو ما قد يلاحظ في كثير من الدول كأسبانيا وإيطاليا وتركيا التي تبنت نظام التمثيل النسبي.

وعلى العكس من ذلك يلاحظ أن تبني نظام الأغلبية والانتخابات المباشرة أدى الى ظهور الثنائية الحزبية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إذ تتمحور كل القوى حول حزبين كبيرين غير عقائديين ولا يمثلان طائفة بعينها أو فئة معينة، وغالباً ما تتركز برامجهما السياسية على المساومة. فضلاً عن الاستفادة من ظروف كل مرحلة والتغيير وفق متطلباتها، وبعبارة أخرى غالباً ما يكون هذان الحزبان أكثر واقعية من الأحزاب ذات الإيديولوجية العقائدية.

وهنا قد يفاجأ القارئ بأن في بريطانيا على سبيل المثال هناك أحزاب صغيرة غير الحزبين المعروفين (حزب المحافظين وحزب العمال) مثل حزب الأحرار، والحزب الشيوعي، والحزب التقدمي.

وفي أمريكا أيضاً هناك أحزاب صغيرة غير الحزبين الرئيسيين (الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي) مثل حزب الفلاحين، وحزب العمل، والحزب الاشتراكي، والحزب التقدمي.

وعلى الرغم من اختلاف النظام السياسي في كل من الدولتين، حيث تبنت بريطانيا النظام النيابي بينما تبنت الولايات المتحدة الأمريكية نظاماً رئاسياً الا إن الثنائية الحزبية ظلت مسيطرة في كل من هاتين الدولتين ولم تفلح الأحزاب الصغيرة التي ذكرناها آنفاً في منافسة هذين الحزبين على الرغم من أن حزب الأحرار في بريطانيا قد استطاع على الدوام دخول البرلمان والحصول على بعض المقاعد فيه ولكنها في كل الأحوال لم تكن ذات تأثير داخل البرلمان البريطاني ولم تؤهله لتشكيل حكومة.

وفي النتيجة فأن المناخ الرأسمالي السائد في كلتا الدولتين قد أدى الى استقطاب هذين الحزبين لمصالح رجال الأعمال والشركات الكبيرة التي دعمت بشكل كبير مرشحي هذين الحزبين في الوصول الى السلطة، وبالامكان تخيل أهمية هذا الدعم اذا ما علمنا ان كلفة الدعاية الانتخابية لآخر منافسة على الرئاسة الأمريكية قد بلغت نحو مليار دولار أمريكي.

وبسبب تناوب هذين الحزبين على السلطة فان هناك شبه اتفاق غير مكتوب يقضي بان يخصص الحزب الذي يصل الى السلطة مناصب حكومية للحزب الآخر كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه أصبحت هذه الثنائية السمة الغالبة للثقافة السياسية في هاتين الدولتين، حتى شاع القول المشهور (أن ليس هناك أكثر من حلين لكل مشكلة مهما كانت كبيرة).

التعددية الحزبية في العراق :

بلا شك ان لا أهمية لتعدد الأحزاب اذا لم يكن هناك مناخ ديمقراطي كما هو الحال في الأمثلة السالفة، وقد قال أفلاطون: ان الديمقراطية كالثوب الذي تزينه ألوان الزهر المتعددة.

ولم يشهد العراق كما هو معروف مناخا ديمقراطياً يسمح بالتعددية السياسية فضلاً عن التعددية الحزبية، فمنذ انقلاب ١٩٦٨ احتكر حزب البعث السلطة في العراق ولم يكن أي تداول للسلطة، وشمل نمط الحزب الواحد كل جوانب الحياة في العراق، ولعل من الطريف أن اذكر ان بعض أساتذتنا في كلية القانون سامحهم الله ابتدعوا نظرية لم ينزل الله بها من سلطان لتصنيف النظام السياسي السائد في العراق وتمييزه عن نظام الحزب الواحد اسموها نظرية (الحزب القائد) وهنا بلغت الشمولية قمة الاستخفاف بالعقل الإنساني، ولا أدري ان كانت هذه النظرية مازالت تدرس ضمن منهج النظم السياسية في كليات القانون والسياسة في العراق، ولكن يبدو أن هذه النظرية لم تفلح في إقناع حتى رموز النظام السابق، وفي محاولة منه لتزيين صورته قام النظام السابق بسن قانون للأحزاب برقم ٣٠ لسنة ١٩٩١ وحاول الاتصال ببعض الأشخاص لتأسيس أحزاب شكلية على غرار النمط الموجود في مصر وقيد بموجب هذا القانون الأحزاب المراد تأسيسها بجملة من القيود التي من شأنها أن تجعل من تأسيس تلك الأحزاب أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد ان لم يكن مستحيلاً.

أسباب التعددية الحزبية في العراق

كما هو الحال في الأمثلة آنفة الذكر فان تنوع مكونات المجتمع العراقي أدى الى ظهور التعددية الحزبية في العراق، وعلى خلفية هذا التنوع نشأت أحزاب قومية كالأحزاب الكردية والتركمانية، وأحزاب دينية سنية كالحزب الإسلامي الذي هو امتداد للإخوان المسلمين في العراق، وأحزاب دينية شيعية كحزب الدعوة الإسلامية وحزب الله ومنظمة العمل الإسلامي وأحزاب أخرى شيعية صغيرة عملت مع الأحزاب الكبيرة تحت مظلة ما يعرف بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، الى فترة قريبة قبل أن تنفصل عنه.

فضلاً عن وجود الأحزاب القومية العربية كحزب البعث والحزب الناصري وهناك أحزاب نشأت نتيجة انتشار الفكر الماركسي في النصف الأول من القرن العشرين كالحزب الشيوعي العراقي.

وقد ساعد القمع الذي مارسته الأنظمة الاستبدادية في العراق على ازدياد التكتل الطائفي والقومي.

ويمكن إضافة سبب آخر لازدياد عدد الأحزاب في العراق خاصة بعد انهيار النظام الدكتاتوري وهو تفكك الأحزاب الكبيرة نتيجة للأزمات الأيديولوجية ولضعف التنظيم (اللامركزية).

وبنفس الوقت هناك أحزاب إسلامية قد أصيبت بداء التفكك نتيجة للامركزية في التنظيم كحزب الدعوة الإسلامية الذي ظهر من رحمه عدة أحزاب من أبرزها حزب الدعوة تنظيم العراق، وحركة الدعوة، وملاكات الدعوة.

التعددية الحزبية في العراق. رؤية مستقبلية

ما أن تهاوى تمثال الطاغية إلى الأرض في ساحة الفردوس، في العاصمة بغداد، حتى امتلأت الأسيجة والأماكن العامة باللافتات لمختلف الأحزاب والكيانات السياسية، في سعيها للحصول على النفوذ السياسي للحفاظ على مصالحها القومية والمذهبية والعرقية.

حيث ظهرت تشكيلات جديدة لأحزاب الكثير منها ظل يدور في أفلاك الأحزاب الكبيرة على خلفية تنوعها الذي ذكرناه آنفاً، وبعضها حاول مد جسور للتواصل بين مختلف التيارات، كتجمع الديمقراطيين المستقلين - الدكتور عدنان الباجة جي - أو التجمع الجمهوري العراقي - سعد عاصم الجنابي - وحركة الضباط والمدنيين الأحرار - نجيب الصالحي، والمؤتمر الوطني العراقي - الدكتور أحمد الجلبي - وحركة الوفاق الوطني - الدكتور إياد علاوي، حيث تضم هذه الحركات والأحزاب أشخاصاً من مختلف القوميات والمذاهب، الا ان تمثيلها وقواعدها الشعبية ظلت بعيدة عن منافسة الأحزاب الكبيرة الممثلة للقوميات والمذاهب.

ولا بد من الإشارة الى ان التشريعات التي سنت للعملية السياسية في العراق كقانون إدارة الدولة العراقية وقانون الأحزاب والهيئات السياسية رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤ وقانون الانتخابات رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٤ ستسهم في تعزيز التعددية الحزبية في العراق.

ولتفصيل ذلك لا بد من الإشارة الى ما يلي:

١,ان قانون الانتخابات رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٤ الذي سيجرى بموجبه انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية قد أخذ بنظام التمثيل النسبي الذي سيسمح بدوره بتمثيل عادل لمختلف التيارات السياسية في العراق كذلك الأخذ بنظام الدائرة الواحدة اذ سيسمح للأقليات المتوزعة بشكل عشوائي على عموم العراق بأن تتمثل داخل الجمعية الوطنية وإمعاناً من المشرع في إدخال أكبر عدد ممكن من التيارات السياسية مهما كان رصيدها داخل الجمعية الوطنية أو المجلس الوطني كما اصطلح عليه القانون المذكور فقد اعتمد لغرض ملء المقاعد الشاغرة طريقة (أكبر المتبقي) التي من شأنها أن تسمح للكتلة أو التيار السياسي الذي لم يحصل حتى على الحد الطبيعي اللازم للحصول على مقعد واحد ممكن الحصول عليه اذا كان لديه أكبر متبقٍ من الأصوات ، ولم يعتمد القانون المذكور طريقة (هونديت البلجيكي)ولا طريقة أكبر المتوسطات لأن الأخذ بهاتين الطريقتين سيؤدي الى استحواذ الأحزاب والكتل الكبيرة على المقاعد الشاغرة للجمعية الوطنية.

٢,أما قانون الأحزاب والكتل السياسية رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤ فقد أعطى الحق حتى للأشخاص المنفردين بان يكونوا كيانات سياسية لغرض خوض العملية الانتخابية اذا حصل الواحد منهم على توقيع ما لا يقل عن (٥٠٠) ناخب مؤهل، وبالفعل قد حصل بعض الأشخاص على تصديق المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باعتبارهم كيانات سياسية، وهو مبدأ غريب انفرد فيه هذا القانون عن باقي التشريعات الانتخابية الدولية.

٣,ان طريقة التصويت داخل الجمعية الوطنية الذي نصت عليه المادة الخامسة والثلاثون من قانون إدارة الدولة العراقية واللازمة لاتخاذ القرارات المهمة كتعيين الهيأة الرئاسية أو عزل أحد أعضائها، حيث اعتمدت الأغلبية الموصوفة (أغلبية الثلثين أو أغلبية ثلاثة أرباع الجمعية الوطنية)، والتصويت بالاجماع بالنسبة للقرارات التي تتخذها الهيأة الرئاسية المكونة من ثلاثة أشخاص ستجعل من العسير لأي كتلة أو حزب داخل الجمعية الوطنية تحقيق إرادته السياسية من دون التحالف مع كتل أو أحزاب أخرى، وما يمكن استقراؤه من كل ذلك أن أغلب ما سيصدر من تشريعات من الجمعية الوطنية سيكون محكوماً بمصالح جميع الفرقاء في العملية السياسية.

وحيث ان نظرية التعددية الحزبية في الدول الديمقراطية تقوم على مبدأ عدم وجود تفاوت كبير بين الأحزاب من حيث القاعدة والتأثير، وهو ما لا يتوفر الا لعدد محدود من الأحزاب العراقية، فيمكننا استنتاج ما ستتمخض عنه العملية السياسية في العراق، وهو نشوء تحالفات سياسية ظهر جزء من ملامحها من خلال تشكيلة القوائم المتنافسة في انتخابات الجمعية الوطنية التي ستجرى في الثلاثين من كانون الثاني وستؤدي تلك التحالفات الى نشوء ما نستطيع ان نصطلح عليه تسامحاً بالثلاثية الحزبية.

__ أحزاب قومية.
__ أحزاب دينية شيعية.
__ أحزاب دينية سنية.